vivre ensemble sans discrimination

تقاطع التمييز القائم على العرق والأصل الإثني والجنس

موجز

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

الشركاء:

نشر من طرف مشروع «العيش معا دون تمييز: نهج قائم على حقوق الإنسان وبعد النوع الاجتماعي»
https://vivre-ensemble.ma/

تابعونا على الشبكات الاجتماعية :

خبيرة في مقاربة النوع الاجتماعي

خدمات النشر:
Cyan, Proyectos Editoriales, S.A.

مدريد، أبريل 2022

ISBN: 978-84-09-41126-9

يُسمح باستنساخ هذا النص كليًا أو بعض مقتطفاته بشرط عدم تحريف معناه والإشارة إلى لمصدر.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتوياته هي من المسؤولية الحصرية للمؤلفات والمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

هذه النسخة المكتوبة باللغة الإسبانية هي ترجمة للنسخة الصلية المكتوبة باللغة الفرنسية. لقد سعينا لتوفير ترجمة دقيقة، غير أنه قد توجد اختلافات طفيفة بسبب الفروق الدقيقة في الترجمة إلى لغة أجنبية. في حالة وجود تناقض، تعتمد النسخة الأصلية المكتوبة باللغة الفرنسية.

يتم توفير المعلومات حول عناوين وروابط المواقع الإلكترونية الواردة في هذا المنشور لتعميم الفائدة للقراء وقد تم التحقق من صحتها أثناء النشر. لا نتحمل أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات أو محتوى المواقع الخارجية.

جدول المحتويات*

1. تقديم 6

2. تقاطع التمييز القائم على العرق والأصل الإثني والجنس: الأصل والتعريف 7

1.2. أصل مفهوم «التقاطعية» 7
2.2. التمييز المتقاطعي: التقاطع بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس 7
3.2. التقاطع في المعاملات التمييزية المباشرة وغير المباشرة 8

3. معالجة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني ونوع الجنس من خلال الأطر والمؤسسات المعيارية على المستوى الدولي 9

1.3. تقاطع التمييز داخل منظومة الأمم المتحدة 9
2.3. تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي للاتحاد الأوروبي 10
3.3. تقاطع التمييز في أطر العمل الإقليمية الأخرى 11

4. فرص وتحديات الإطار المعياري المغربي والمؤسسات الوطنية لإدماج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس 13

1.4. الإطار المعياري المغربي 13
2.4. استراتيجيات وسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية 14
3.4. المؤسسات والهيئات الوطنية 14

5. دور منظمات المجتمع المدني وشبكات منظمات المجتمع المدني في الاعتراف والدعوة إلى تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس 15

6. الاعتراف والتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في المغرب. كيف ذلك؟ 17

7. مساهمة مشروع «العيش معا بدون تمييز» في مكافحة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين 19

1.7. تقاطع التمييز كمبدأ أساسي لتعزيز مقاربة النوع للمشروع 19
2.7. خطة عمل النوع الاجتماعي 19
3.7. تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين حسب خطة عمل النوع الاجتماعي 20

1.3.7. تعزيز تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في هيئات إدارة المشروع 20
2.3.7. الأدوات والممارسات الجيدة من حيث تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في نشر أنشطة المشروع 20
3.3.7 تعزيز المهارات والكفاءات في تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين. 23
4.3.7. تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في التنظيم الإداري والموارد البشرية 25

* تمت صياغة هذه الوثيقة وفقًا لمبادئ اللغة الشاملة التي اعتمدها مشروع «العيش معًا بدون تمييز». ومع ذلك، فإن المصطلحات المتعلقة بالاتفاقيات والمؤسسات، وكذلك التصريحات، تحتفظ بشكلها الأصلي، حتى لو كانت لا تتوافق مع هذه المبادئ.

5.3.7. دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في نظام المواكبة والتقييم. 25
6.3.7. دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في عنصر الاتصال. 26
7.3.7. تطوير الشراكات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. 27

8. استنتاجات وتوصيات لتعزيز العمل على تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الهجرة..... 29

الجداول

الجدول 1: الاختلافات بين التمييز المتعدد والمتقاطع على أساس العرق والعرق والجنس..... 8

الجدول 2: التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني ونوع الجنس والتمييز المباشر وغير المباشر..... 8

الجدول 3: مثال على حكم أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مجال التمييز المتعدد والمتقاطع..... 10

الجدول 4: التمييز المقاطع الذي تعاني منه النساء غير المغربيات ذوات البشرة السوداء..... 16

الجدول 5: الشهادات التي جمعتها دراسة «حالة التمييز في المغرب» التي أجراها المجلس المدني حول التمييز المتعدد والمتقاطع الذي تعاني منه النساء السوداوات في سوق الشغل..... 18

الجدول 6: مبادئ تكامل النهج الجنساني لمشروع «العيش معا دون تمييز» 19

الجدول 7: تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في القصة وفيديو الصور المتحركة اللتين تم تطويرهما بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة 2022..... 26

1. تقديم

يُنفذ مشروع «العيش معا دون تمييز: نهج قائم على حقوق الإنسان والبعد الجنساني» بتعاون مفوض من الاتحاد الأوروبي إلى الوكالة الإسبانية للتعاون الخارجي من أجل التنمية - الشريك الرئيسي - والمؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة -المندوب المشارك - بدعم تقني من المرصد الاسباني للعنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب التابع كتابة الدولة للهجرة التابعة لوزارة الإدماج والضمان الاجتماعي والهجرة الإسبانية. يشارك المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان والوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغربيات والمغاربة المقيمين بالخارج، المسؤول عن المغربيات والمغاربة المقيمين بالخارج في المشروع كشريكين رئيسيين.

الهدف العام لهذه المبادرة هو تعزيز الآليات والسياسات العامة الرامية إلى منع العنصرية وكره الأجنبيات والأجانب تجاه الساكنات والسكان المهاجرين في المغرب على أساس حماية الحقوق الأساسية للنساء والرجال المهاجرين، من أجل تعزيز «العيش معا»، مع إيلاء اعتبار خاص لمنظور النوع.

قد تطورت الطريقة التي تم بها تعزيز هذا النهج في تنفيذ الأنشطة إلى حد كبير، لأنه في مرحلة تصميم و إطلاق المشروع، تم النظر في مشاركة المرأة في الأنشطة بشكل حصري. انتهى التفكير المطول والطموح، الذي تم تمت مباشرته بطريقة تشاركية بين الفرق التقنية والشريكات والشركاء، بدعم من مختلف المساعدات والمساعدين التقنيين، (في عام 2020) بتحديد دمج نهج النوع الاجتماعي حول المبادئ الخمسة التالية:

- تكامل التقاطع (المفرق) بين التمييز العنصري / الإثني والتمييز القائم على نوع الجنس كمحور عرضاني لأعمال مكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز العنصري (وهو موضوع العمل الرئيسي للمشروع)؛
- جمع وتحليل البيانات الكمية المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات النوعية المراعية للاعتبارات الجنسانية بصورة منهجية؛
- تعزيز مشاركة المرأة (50 في المائة) في جميع الأنشطة؛
- التعزيز المستمر لمهارات الفرق التقنية والشريكات والشركاء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛
- استخدام لغة شاملة ومحايدة من حيث الجنس.

تم تجسيد هذه المبادئ في خطة عمل جنسانية تتماشى تماما مع نظام تخطيط المشاريع وتتبعها.

وهكذا، فإن هذه الوثيقة، التي تم إنتاجها باتباع نهج منهجي يعتمد بشكل أساسي على البحث الوثائقي، تهدف إلى توفير بعض عناصر التفكير في كيفية التعامل مع دمج نهج النوع الاجتماعي في إجراءات مكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز العنصري في المغرب، استنادا إلى الخبرات الدولية. كما تهدف إلى الاستفادة من تجربة المشروع فيما يتعلق بإبراز ومعالجة هذا النوع من التمييز.

2. تقاطع التمييز القائم على العرق والأصل الإثني والجنس: الأصل والتعريف

1.2. أصل مفهوم «التقاطعية»

ظهر مفهوم «التقاطعية» في عام 1989 في مقال الخبير الأمريكي كيمبرلي كرينشو بعنوان «عدم تهميش التقاطع بين العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والسياسات النسوية والمناهضة للعنصرية»[1]. أظهرت كريشو في هذا المقال أن الإطار القانوني والمعياري من حيث التمييز الجنسي لم يأخذ في الاعتبار التقاطع بين التمييز الجنسي والتمييز العنصري من خلال تحليل حالات التمييز التي تعاني منها النساء السوداوات اللائي تم الحكم عليهن على أساس الجنس أو العرق أو الأصل الجنسي، ولكن لم يتم الحكم عليهن أبدًا من خلال الجمع بين الاثنين. وركزت حجتها على التقاطع، معتبرةً أنها أكثر من مجرد نتاج العنصرية والتمييز على أساس الجنس وأن دمج النساء الأميركيات من أصل أفريقي في هيكل قائم لم يكن هو الحل. اقترحت أخيرًا إعادة تصميم أي إطار قانوني مع مراعاة التمييز في التقاطع.

2.2. التمييز المتقاطعي: التقاطع بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس

ومن ثم فإن معالجة «تقاطع أشكال التمييز» أو «التمييزات المتداخلة» القائمة على العرق والأصل الإثني والجنس، ترجع إلى أسباب ونتائج التقاطع بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس، وهما مفهومان مبنيان اجتماعياً، يشتملان على بعض أوجه التوازي، لأنهما الاستجابة لعلاقات القوة[2]. في الواقع، يبرر الأشخاص العنصريات والعنصريون تفوق عرق على آخر، ويبرر الأشخاص المتحيزات والمتحيزون جنسيًا تفوق جنس على الآخر[3].

يؤثر مزيج التحيز الجنسي والعنصرية بشكل خاص على النساء، وخاصة ذوات البشرة السوداء وأولئك اللوائي ينتمين إلى أقليات عرقية وإثنية، من خلال خلق تمييز خاص بهن من حيث الوصول إلى الخدمات والحقوق[4].

تركز هذه الورقة حجتها في «التمييز المتعدد الجوانب»، الذي «يشير إلى حالة تعمل فيها عدة أسباب وتتفاعل مع بعضها البعض في نفس الوقت، بطريقة تجعلها غير قابلة للتجزئة وتؤدي إلى أنواع من التمييز بين الأفراد»[5]. وغالبًا ما يرتبط بمفهوم «التمييز المتعدد»، الذي تستخدمه المنظمات والمؤسسات على نطاق واسع دوليًا والذي يشير إلى «التمييز الذي تعمل فيه عدة أسباب منفصلة»[6]. وبالتالي، من الشائع العثور على المفهوم المشترك «للتمييز المتعدد والمتقاطع (أو المتقاطع)»، بافتراض أن العوامل المختلفة «للتمييز المتعدد» تتقاطع في كثير من الأحيان.

---

1 تفكيك تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والنظرية النسوية والسياسة المناهضة للعنصرية «

2 التحيز الجنسي العدائي والخير: العلاقات مع مفهوم الذات والعنصرية والحساسية بين الثقافات، جامعة إقليم الباسك، 2011 /https://www.redalyc.org pdf/175/17518828008.pdf

3 ما وراء البعد الواحد: تصور العلاقة بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس، جامعة برلين التقنية، 2009. http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1665-13242009000100007

4 هل الجنس بالنسبة للنوع الاجتماعي هو العرق بالنسبة للأصل الإثني والطبيعة بالنسبة للمجتمع؟ https://www.redalyc.org/pdf/267/26701403.pdf

5 دليل التشريعات الأوروبية ضد التمييز، وكالة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، 2018. https://www.echr.coe.int/Documents/Handbook_non_discri_law_SPA.pdf

6 المرجع نفسه.

لفهم الفرق بين التمييز المتعدد والمتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، يتم تقديم أمثلة في الجدول 1:

مثال على التمييز المتعدد	مثال على التمييز المتقاطع
تواجه المهاجرة في المغرب من أصل عرقي/إثني معين (في وضع نظامي أو غير نظامي) العنف والمضايقة على أساس متكرر لأنها امرأة. وفي حالات أخرى، تواجه التمييز بسبب أصلها العرقي والإثني (في نفس الحالات التي يتعرض لها الرجال المنتمون إلى مجموعتها العرقية و/أو الإثنية). تواجه المهاجرة في المغرب من أصل عرقي / إثني معين (في وضع نظامي أو غير نظامي) تمييزا في الأجور خاصا بها بسبب أصلها العرقي وجنسها.	تواجه المهاجرة في المغرب من أصل عرقي / إثني معين (نظامي أو غير نظامي) تمييزًا في الراتب يخصها بسبب أصلها العرقي وجنسها. وهي لهذا السبب ستحصل على أجر أقل من النساء من أصل عرقي / إثني آخر وكذلك الرجال من نفس مجموعتها.

الجدول 1: الاختلافات بين التمييز المتعدد والمتقاطع على أساس العرق والعرق والجنس

3.2. التقاطع في المعاملات التمييزية المباشرة وغير المباشرة

عادة ما يرتبط التمييز المباشر وغير المباشر بأسباب تمييز واحدة (إما حسب الجنس أو العرق). ومع ذلك، سيكون من الممكن الاعتقاد بأن التمييز المتقاطع مباشر أو غير مباشر.

	التعريف	الأمثلة
التمييز المباشر	أي اختلاف في المعاملة يقوم على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني، ويفتقر إلى مبرر موضوعي ومعقول[7].	المرأة المهاجرة من أصل عرقي / إثني معين تحصل على أجر أقل من النساء المنتميات إلى مجموعة عرقية / إثنية أخرى تؤدي نفس الوظيفة (كخادمة منزلية، على سبيل المثال)، بسبب أصلها.
التمييز غير المباشر	الحالة التي يكون فيها عامل محايد ظاهريًا مثل حكم أو معيار أو ممارسة لا يمكن الامتثال له بسهولة من قبل الأشخاص المنتميات والمنتمين إلى مجموعة مميزة بأساس مثل العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني أو تضر بهؤلاء الأشخاص، ما لم يكن لهذا العامل مبرر موضوعي ومعقول.[8]	تقدم طالبة سوداء البشرة نفسها لإجراء مقابلة مفتوحة للعمل في مركز اتصال يقع في حي به تواجد قوي لساكنات وسكان جنوب الصحراء الكبرى. يتم رفضها لأنها لا تملك شهادة تعليم جامعي (شيء غير ضروري لأداء العمل ولكن يتم التبرير به لرفضها بسبب أصلها العرقي)

الجدول 2: التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني ونوع الجنس والتمييز المباشر وغير المباشر

7 مسرد مصطلحات المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب https://www.coe.int/fr/web/european-commission-against-racism-and-intolerance/ecri-glossary.

8 المرجع نفسه.

3. معالجة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني ونوع الجنس من خلال الأطر والمؤسسات المعيارية على المستوى الدولي

1.3. تقاطع التمييز داخل منظومة الأمم المتحدة

المؤتمرات والقرارات

وقد أثار المؤتمر الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين (1995) لأول مرة مفهوم تقاطع التمييز في منظومة الأمم المتحدة دون الإشارة إليه صراحة.

واعترف إعلان ديربان (2001)، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجنبيات والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بأن عوامل التمييز التي كانت موضوع تنظيمه، أدت إلى تدهور الظروف المعيشية للنساء والفتيات المهاجرات، ولا سيما الأقليات الإثنية، مما أسهم في الفقر والعنف وأشكال التمييز المتعددة التي تحد من حقوقهن أو تحرمهن من حقوقهن[9].

علاوة على ذلك، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 16/69 (2016) الذي يشير إلى قرارها إعلان الفترة من 2015 إلى 2025 «العقد الدولي للمنحدرات والمنحدرين من أصل أفريقي» وإعلان نيويورك بشأن اللاجئات واللاجئين والمهاجرات والمهاجرين (2016) يعترف بأن المرأة تواجه أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز.

المؤسسات

لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة ترصد تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، وهي الهيئة التي تشرف على تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري https://www.ohchr.org/FR/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx، أخرجتا معا توصيات بشأن التقاطع.

وهكذا، اقترحت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعديل مواد الاتفاقية المتعلقة بمكافحة التمييز ضد المرأة في مجالات الصحة والعمل والتعليم وطلبات اللجوء والوصول إلى العدالة والمناطق الريفية والعنف.

من جانبها، تناولت لجنة القضاء على التمييز العنصري البعد الجنساني للتمييز العنصري ودعت الدول الأطراف إلى توفير الحماية لأشكال التمييز المتداخلة والأثر التراكمي لعواقبها السلبية على المرأة واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج موضوعة من أجل القضاء عليهم[10].

9 آثار الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجنبيات والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2017 /A/https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=HRC/35/10

10 لجنة القضاء على التمييز العنصري. https://www.ohchr.org/fr/hrbodies/cerd/pages/cerdindex.aspx

2.3. تقاطع التمييز في الإطار الإقليمي للاتحاد الأوروبي

المبادئ التوجيهية والقرارات

توجيهات مجلس أوروبا CE / 43/2000 و CE / 78/2000 فيما يتعلق بالمساواة في معاملة الأشخاص، بغض النظر عن أصلهن/هم العرقي أو الإثني، والمعاملة في ميدان العمل على التوالي التي تحث البلدان الأعضاء على القضاء على أوجه عدم المساواة من خلال التأكيد على أن النساء غالبا ما يقعن ضحايا للتمييز المتعدد الأشكال. بالإضافة إلى ذلك، وافق البرلمان الأوروبي على قرارات مختلفة تتناول قضية التمييز المتعدد (والعدد المتزايد من عوامل التمييز) التي تؤثر على المرأة بطريقة معينة، من حيث معاملة الناس والإعاقة والعنف والاستغلال الجنسي.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الاستراتيجية الإطارية للاتحاد الأوروبي لعدم التمييز وتكافؤ الفرص للجميع (2005، آخر مراجعة 2017) إلى الحاجة إلى « إعطاء الأولوية لحالات التمييز المتعدد الأشكال»[11].

المؤسسات

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

الاتجاه التقليدي للقانون فوق الوطني والقانون الوطني على المستوى الأوروبي هو معالجة افتراضات التمييز من متغير واحد[12]. على الرغم من أن توجيهات المجلس وتوصيات البرلمان تقدم إرشادات فقط وليست ملزمة، فقد أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بحالات التمييز المتعدد والمتقاطع..

قضية مونيوز دياز ضد أسبانيا[13]

الحكم رقم 2007/41951. بعد وفاة زوجها، حُرمت السيدة ماريا لويزا مونيوز دياز من معاش الأرملة. كان كل من السيدة مونيوز وزوجها الراحل من الغجر من الجنسية الإسبانية، متزوجين وفقًا للعادات والطقوس التي يعترف بها مجتمع الروما. بعد وفاة زوجها، تقدمت صاحبة الطلب بطلب للحصول على معاش أرملة، لكن المعهد الوطني للضمان الاجتماعي رفضه، واعتبر أنها لم تتزوج من المتوفى قط. تمت مراجعة القضية من قبل العديد من المحاكم الإسبانية التي أكدت أنها لم تستجب لقضية تمييز لأن الدولة لديها سلطة تنظيم مدفوعات الضمان الاجتماعي على أساس الاعتراف الرسمي بالزيجات. استأنفت المدعية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي وجدت أن المدعية كانت تعتقد بحسن نية أنها متزوجة، وأمرت بدفع تعويض[14]. كان سبب التمييز الذي تعرضت له السيدة مونيوز هو التقاطع بين عرقها وجنسها الأنثوي.

الجدول 3: مثال على حكم أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مجال التمييز المتعدد والمتقاطع

11 الاستراتيجية الإطارية للاتحاد الأوروبي بشأن عدم التمييز وتكافؤ الفرص للجميع، 2005. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=LEGISSUM:c10313&from=FR

12 الاعتراف بالتمييز المتعدد من قبل المحاكم، 2020. https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=7495244

13 تمييز متعدد على أساس الجنس والانتماء إلى أقلية عرقية. مؤسسة ديالنيت. تمييز متعدد على أساس الجنس والانتماء إلى أقلية عرقية، 2010. ايكاليتاس. https://dialnet.unirioja.es/buscar/documentos?querysDismax.DOCUMENTAL_TODO=discriminaci%C3%B3n+multiple+por+raz%C3%B3n+de+g%C3%A9nero+y+minoria+etnica

14 الارتباط النسائي في جميع أنحاء العالم. https://www.womenslinkworldwide.org/observatorio/base-de-datos/munoz-diaz-v-espana

أمانة اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، وهي الهيئة المتخصصة في المسائل المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجنبيات والأجانب ومعاداة السامية والتعصب، وإكينيت (Equinet) وهي شبكة من الهيئات والمؤسسات العامة من أجل تعزيز المساواة ومكافحة التمييز على المستوى الأوروبي، والتي أدمجت أيضًا تمييزًا متعددًا (ومتقاطعًا) في مجالات عملها.

وهكذا، أعدت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب تقارير تأخذ في الاعتبار مجموعة العوامل المختلفة للتمييز ضد المرأة. كما قدمت توصيات إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمكافحة التمييز ضد الغجر والمسلمات والمسلمين مع التركيز بشكل خاص على المرأة.

علاوة على ذلك، يلعب إكينيت دورًا مهمًا في تبادل المعلومات والمعرفة بين البلدان من أجل تبادل الدروس المستفادة وإثارة التحديات فيما يتعلق بالتمييز. تدمج المؤسسات الوطنية التي تشكل جزءًا من إكينيت، مثل أونيا (Unia) في بلجيكا والوكالة الفيدرالية الألمانية لمكافحة التمييز ومجلس القضاء على التمييز العنصري والعرقي في إسبانيا، في عملها جمع البيانات المتقاطعة و / أو إجراء الدراسات على تقاطع التمييز.

3.3. تقاطع التمييز في أطر العمل الإقليمية الأخرى.

على مستوى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشكل اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه واتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بهما من أشكال التعصب (2017) الأليات الإقليمية المرجعية في مسألة تقاطع التمييز.

محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وهي المؤسسة القضائية الإقليمية التي تهدف إلى تطبيق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي لديها ولاية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكتين، تلعب دورًا مهمًا في معالجة التمييز المتعدد الجوانب.

وقد أدمجت اللجنة، بحكم اختصاصها، اعتبارات بشأن التفاعل بين أسس التمييز[15]. من جانبها، أجرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان دراسات تحتوي على توصيات حتى تتمكن الدول من اعتماد تدابير لحماية المرأة، لا سيما الساكنات الأصليات وأولئك اللوائي تعرضن لمجموعتين أو أكثر ممن تعرضن للتمييز بسبب أصلهمنالعرقي[16].

على مستوى الإطار الإقليمي للاتحاد الأفريقي، شكل مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، الذي عقد في ديربان (جنوب أفريقيا) في عام 2011، خطوة في الاعتراف بالتمييز المتعدد الجوانب. علاوة على ذلك، أقر بروتوكول مابوتو (2003) المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بأن بعض النساء يعانين من أشكال متعددة من التمييز ويقترح أحكامًا محددة للأرامل والمسنات والنساء ذوات الإعاقة[17]. ومع ذلك، لا يتوفر سوى القليل من المعلومات حول معالجة هذا التمييز من قبل المؤسسات السياسية والمؤسسية والقضائية.

يواجه هذا الموضوع في أمريكا الشمالية تحديات متعددة. على الرغم من أن مفهوم «التقاطعية» (تعدد الجوانب) وُلد في الولايات المتحدة، إلا أن القوانين والمحاكم لم تظهر أنها تتقبل هذه القضية بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه آخذ في التغير حيث بدأت الجهات الفاعلة القانونية في إعلان أهمية دمج نهج متعدد الجوانب للتمييز العنصري والتمييز بين الجنسين[18]. في كندا، بدأت المحاميات والمحامون والقاضيات والقضاة والقضاة والمشرعات والمشرعون أيضًا في تقييم تكامل مفاهيم التقاطع في القطاع القانوني من خلال دعوة المحاكم للاعتراف بتجارب التمييز على أساس أكثر من نمط واحد[19].

15 تمييزات متعددة: منظور من القانون الدولي لحقوق الإنسان. حالة المهاجرات، 2016، تشيلي. المعهد الوطني لحقوق الإنسان. https://bibliotecadigital.indh.cl/bitstream/handle/123456789/1001/Tesis-2016.pdf?sequence=1

16 «التمييز المتعدد» كمفهوم قانوني لتحليل حالات التمييز، الجامعة الكاثوليكية في بيرو، 2015. https://www.corteidh.or.cr/tablas/r36876.pdf

17 دليل لنظام حقوق الإنسان في أفريقيا. جامعة بريتوريا، 2016. https://www.corteidh.or.cr/tablas/31712.pdf

18 التقاطعية في القانون والسياقات القانونية. صندوق العمل والتعليم القانوني للمرأة (LEAF)، 2020. https://www.leaf.ca/wp-content/uploads/2020/10/Full-Report-Intersectionality-in-Law-and-Legal-Contexts.pdf

19 نفس المرجع

فيما يتعلق بمعالجة الموضوع في الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، فإن المعلومات الموجودة محدودة للغاية.

تعمل الأمم المتحدة على هذه القضية من خلال اللجنة الاقتصادية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ[20] أو اليونسكو[21]، ومع ذلك، لم يتم تحديد المعلومات المتعلقة بالعمل المؤسسي.

20 تطبيق الحماية الاجتماعية الشاملة للوصول إلى فئات بعيدة عن الركب: رفع مستوى الوعي بالتمييز المتقاطع. بوابة آسيا والمحيط الهادئ للمساواة بين الجنسين. https://www.asiapacificgender.org/blog/implementing-universal-social-protection-reach-those-furthest-behind-raising-awareness

21 التقاطعات الجندرية والعرقية: الخبيرات والخبراء يناقشن ويناقشون كيفية تأثير التمييز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اليونسكو. https://en.unesco.org/news/gender-and-ethnic-intersections-experts-discuss-how-discriminations-impact-asia-pacific-region

4. فرص وتحديات الإطار المعياري المغربي والمؤسسات الوطنية لإدماج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس.

1.4. الإطار المعياري المغربي

المغرب، مثل معظم دول العالم، ليس لديه إطار قانوني ومعياري بشأن التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس. علاوة على ذلك، ليس لديه قانون محدد ضد التمييز العنصري، مع أنه توجد أحكام في الدستور والقوانين، لا سيما في القواعد الجنائية، التي تقرها صراحة[22].

تشير ديباجة الدستور إلى الارتباط بحقوق الإنسان ومحاربة كل تمييز «على أساس الجنس، واللون، والعقيدة، والثقافة، والأصل الاجتماعي، واللغة، والإعاقة «. كما يعترف بأسبقية الاتفاقيات الدولية على القانون الوطني للبلد (فيما يتعلق بهويته الوطنية الثابتة) وينص على مواءمة الأحكام ذات الصلة في تشريعاتها الوطنية[23].

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الدستور المغربي مواد محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما المادة 19 التي تنص أيضًا على إنشاء هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز. كما يتضمن أيضًا مواد تتعلق بالأجنبيات والأجانب، على غرار المادة 21، والتي تضمن سلامتهن/هم.

توجد أيضًا قوانين محددة بشأن المهاجرات والمهاجرين واللاجئات واللاجئين. أهمها المرسوم الصادر في 29 أغسطس 1957 الذي يحدد شروط تطبيق الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئات واللاجئين لعام 1951 والقانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجنبيات والأجانب في المملكة المغربية، والهجرة والهجرة غير النظامية (2003)، والتي تحدد شروط الولوج إلى البلاد وكذلك إجراءات الحصول على تصريح إقامة من خلال حماية النساء الحوامل والقصر، اللوائي لا يمكن طردهن.

كما تنص العديد من النصوص القانونية على الأحكام الخاصة بعدم التمييز التي تؤثر على المواطنات والمواطنين المغاربة والأجنبيات والأجانب. من أهمها نجد: القانون 65-99 المتعلق بقانون العمل (2003)، قانون العقوبات (2015)، القانون 73.155 الذي يعدل ويكمل بعض أحكام قانون العقوبات (2016)، القانون رقم 27-14 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (2016) ، القانون الإطاري رقم 51.17 المتعلق بنظام التعليم والتدريب والبحث العلمي (2019) ومرسوم وزارة الصحة 456-11 بشأن الأنظمة الداخلية للمستشفيات.

علاوة على ذلك، يتمتع المغرب أيضًا بإطار قانوني ومعياري متطور للغاية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. أهم القوانين هي كما يلي: القانون رقم 79-14 المتعلق بهيئة المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز (2017) (APALD)، القانون 19.12 بشأن العمالة المنزلية (2016) المكمّل بالمراسيم رقم 2. 17355 ورقم 2-17-356، والقانون 103.13 بشأن محاربة العنف ضد المرأة (2018).

تُدخل القوانين الأساسية المتعلقة بالجماعات المحلية (2015) دمج النوع الاجتماعي في برامج التنمية وكذلك عند تحديد أهداف ومؤشرات البرنامج أثناء إعداد الميزانية وتنص على إنشاء هيئة الإنصاف وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع. علاوة على ذلك، فإن مراسيم تنفيذها تُشرك هذه الهيئة في تحديد إجراءات وضع برامج التنمية. في ضوء التقدم الذي أحرزته بعض الجماعات فيما يتعلق

22 دراسة مقارنة للقواعد والتشريعات المتعلقة بالتمييز العنصري / الإثني والعنصرية وكره الأجنبيات والأجانب في إسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب، مشروع «العيش معًا دون تمييز، 2020.

23 كما هو مبين في ديباجة الدستور، صادق المغرب على معظم الاتفاقيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الساكنات والسكان المهاجرين ومنع ومكافحة التمييز العنصري / الإثني وكراهية الأجنبيات والأجانب.

بدمج الهجرة في خطط وبرامج التنمية، تفتح هذه القوانين فرصًا للعمل على التقاطع بين النوع الاجتماعي والهجرة (والتمييز الناتج عنها).

2.4. استراتيجيات وسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية.

الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، التي اعتمدها المجلس الحكومي في عام 2014، هي السياسة العامة المرجعية المتعلقة بالمهاجرات والمهاجرين. تتمحور حول أربعة أهداف إستراتيجية: 1) تسهيل اندماج المهاجرات والمهاجرين النظاميين، 2) إدارة تدفقات الهجرة مع احترام حقوق الإنسان، 3) ترقية الإطار التنظيمي و 4) وضع إطار مؤسسي مناسب. وهي تدمج الإجراءات لصالح النساء اللواتي تمت تسوية أوضاعهن في أوضاع هشة من حيث التدريب المهني والتوظيف والمراقبة الطبية للحوامل وضحايا الاتجار.

إن خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2018-2021 والخطة الحكومية الثانية للمساواة 2017-2021 هما استراتيجيتان قطاعيتان مرجعيتان وصلتا إلى نهايتهما، لكنهما تشكلان أساسًا للعمل المستقبلي، بما في ذلك ما يتعلق بهما بإمكانية دمج مقاربة التقاطع.

3.4. المؤسسات والهيئات الوطنية

توفر العديد من الإدارات الوزارية نقاط اتصال للنوع و / أو مصلحة تهم النوع بالإضافة إلى خبرة في الهجرة و / أو مكافحة التمييز، والتي تعمل بشكل منفصل، لكنها تمثل فرصًا لتنمية خبراتها.

علاوة على ذلك، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، مؤسسة وسيط المملكة والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان هي المؤسسات المرجعية الثلاث في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، والتي تشكل بوابات لتعزيز تقاطع التمييز.

وأخيراً، فإن تفعيل هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز يمكن أن يسهم في إنشاء مؤسسة مرجعية وطنية في مجال مكافحة التمييز ضد المرأة، بحيث تدمج في ولايتها مكافحة التمييز المتقاطع الذي تواجهه المهاجرات، كما هو الحال مع إكينيت لأوروبا.

5. دور منظمات المجتمع المدني وشبكات منظمات المجتمع المدني في الاعتراف والدعوة إلى تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس

بدأت الجمعيات المتخصصة في التمييز والهجرة ومكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب و / أو المساواة بين الجنسين في القيام بعمل مهم للغاية من حيث تحديد ومناصرة ومكافحة التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس على نطاق عالمي. في الواقع، تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر مع الفئات الأكثر ضعفًا ولديها خبرة طويلة في دعم المطالبة بحقوقها والدفاع عنها. تساهم منظمات المجتمع المدني أيضًا على رفع مستوى الوعي في المجتمع حول الطرق المتعددة التي تظهر بها العنصرية والتمييز العنصري (والقائم على نوع الجنس)، وترصد أنشطة الحكومات، وتتعاون بنشاط في صياغة السياسات العامة والتدابير والاستراتيجيات الوطنية[24].

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الحركات النسوية والمناهضة للعنصرية، وكذلك نشيطات ونشطاء حقوق الإنسان، في رفع أصواتهن/هم ضد التمييز المتقاطع على أساس العرق والأصل الإثني والجنس[25].

أخيرًا، بدأت الأشكال المختلفة للتنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية، وتعزيز حقوق المرأة، ومكافحة جميع أشكال التمييز (المنتديات، والشبكات، والإئتلافات، والتجمعات، وما إلى ذلك) في دمج تقاطع التمييز في عملها.

تم البحث وجمع بعض التجارب الجيدة لمنظمات المجتمع المدني وائتلافات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التمييز المتقاطع على المستوى الدولي وفي المغرب بهدف إظهار أولويات عملها، والتي تتجسد بشكل خاص في إجراء الدراسات، توفير الأدوات وتحديد ومعالجة هذا النوع من التمييز.

وهكذا، فإن مؤسسة أمانة الغجر في إسبانيا، جمعية تضامن المرأة العربية في بلجيكا ومركز العدالة متعددة الجوانب في ألمانيا، هي أمثلة في أوروبا لمنظمات المجتمع المدني التي أدرجت تقاطع التمييز في عملها، من خلال تطوير الدراسات والأدوات و / أو تقديم الخدمات لتحديد التمييز المتعدد الجوانب والتعامل معه، على وجه الخصوص تلك التي تؤثر على النساء من الأقليات الإثنية والعرقية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن منتدى جيل المساواة العالمي، وشبكة عموم أوروبا لمناهضة العنصرية و منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول المرأة والحقوق والتنمية، هي أمثلة على ائتلافات منظمات المجتمع المدني، الأولى تدعمها الحكومات والآخران يعملان بشكل مستقل، وهي تساهم في التفكير في تقاطع التمييز وإشراك الدول في أخذ هذا التمييز في الاعتبار في القوانين والسياسات العامة.

كما بدأ المجتمع المدني في المغرب في التعامل مع موضوع التمييز متعدد الجوانب. قام المجلس المدني لمكافحة جميع أشكال التمييز، المكون من تجمعات أو جمعيات من المجتمع المدني المغربي، بدمج تقاطع التمييز في عمله. وقد نشر تقريرين بعنوان «حالة التمييز في المغرب» في 2018 و 2019، يقران بأن النساء غير المغربيات، وخاصة ذوات البشرة السوداء، أكثر عرضة لمواجهة التمييز المتعدد والمتقاطع في مختلف المجالات[26].

24 المجتمع المدني: شريك رئيسي في مكافحة العنصرية والتعصب، المؤسسة الجولية والأمريكية اللاتينية للسياسات العامة، 2021 -https://www.fiiapp.org/las /organizaciones-de-la-sociedad-civil-claves-contra-el-racismo.

25 شاهد شهادات من القيادات النسائية والناشطات في مجال حقوق المرأة اللواتي شاركن في منتدى جيل المساواة، الذي عقد في عام 2021 في المكسيك وفرنسا. https:// forum.generationequality.org/fr/news/curated_discussions_Sep

26 حالة التمييز في المغرب،المجلس المدني لمناهضة كافة أشكال أشكال التمييز، 2020. -4https://www.gadem-asso.org/etat-des-lieux-des /discriminations-au-maroc-rapport-du-cc-2020 وحالة التمييز في المغرب، المجلس المدني لمناهضة كافة أشكال أشكال التمييز، 2018. https://www. gadem-asso.org/wp-content/uploads/2018/05/Rapport-Conseil-civil-fran%C3%A7ais-1-compress%C3%A9.pdf

تشير مجموعة الدعم والدفاع المناهضة للعنصرية ضد الأجنبيات والأجانب والمهاجرات والمهاجرين، وهي عضو في المجلس المدني لمناهضة كافة أشكال التمييز، إلى الصعوبات التي تواجهها النساء ذوات البشرة السوداء غير المغربيات في وضع إداري غير نظامي لتسجيل بناتهن وأطفالهن في الأحوال المدنية في المغرب. على الرغم من أن هذه الصعوبات تواجهها أيضًا "الأمهات المغربيات العازبات" وأن العواقب على البنات والأطفال متشابهة (عائق أمام الهوية)، فإن الصعوبات التي تواجه النساء غير المواطنات ذوات البشرة السوداء والنساء المغربيات ترجع إلى مجموعة من العوامل المختلفة. على الرغم من أنه يمكن النظر إلى المجموعتين في حالة من عدم الاستقرار والتمييز من خلال مسألة الجنس والوضع الاجتماعي، فإن النساء غير المغربيات ذوات البشرة السوداء يواجهن أيضًا تمييزًا مرتبطًا بلون البشرة والأصل العرقي. هذا العامل خاص بهن، يؤدي إلى تمييز متعدد ومتقاطع.

الجدول 4: التمييز المقاطع الذي تعاني منه النساء غير المغربيات ذوات البشرة السوداء[27].

بالإضافة إلى ذلك، نشرت مؤسسة هاينريش بول في المغرب في عام 2021 مجموعة أدوات لتحديد وكشف وتفكيك أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، والتي تستهدف منظمات المجتمع المدني بهدف دعمها في تخطيط مشاريعها وتشغيلها. ولكن أيضًا في جهود حشد التأييد لسياساتها[28].

27 نفس المرجع.

28 تحديات ووعود التقاطع في المغرب، مؤسسة هاينريش بول، الرباط - المغرب، 2021. https://ma.boell.org/sites/default/files/2021-09/HBS%20-%20VF%20Toolkit%20intersectionnalite%CC%81%20-%20Version%20FR%20-%20Sommaire%20cliquable.pdf

6. الاعتراف والتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس في المغرب. كيف ذلك؟

يؤثر التقاطع بين الأصل العرقي / الإثني والجنس على النساء المهاجرات بشكل خاص من خلال جعلهن أكثر عرضة لأشكال معينة من التمييز والتي يمكن أيضًا دمجها مع عوامل أخرى مثل العمر والإعاقة ومستوى التعليم، وخاصة الوضع الإداري المتعلق بالهجرة. في الواقع، بناءً على مزيج من عدة عوامل، فإن النساء المهاجرات في المغرب من أصل عرقي / إثني معين (خاصة أولئك ذوات البشرة السوداء) أكثر عرضة لل فقر والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي في التعليم والصحة والعنف والاستقلال الذاتي والمشاركة و التمثيل في الحياة العامة والمساواة أمام القانون والوصول إلى العدالة[29]. هذا الإستثناء خاص بهن بسبب ظروفهن كنساء من أصل عرقي وإثني معين. لا يتعلق الأمر بنفس التمييز الذي يعاني منه الرجال من نفس مجموعتهن العرقية / الإثنية أو النساء من مجموعة عرقية / إثنية أخرى. سيبقى هذا التمييز غير مرئي إذا تم فحص أسباب الإقصاء (التمييز على أساس الجنس والعنصرية) بشكل منفصل.

لا يزال جمع البيانات ومعالجتها لتحديد هذا النوع من التمييز والتصدي له بشكل أفضل يمثل تحديًا لأنه على الرغم من وجود أدلة نوعية، فإن الافتقار إلى البيانات الكمية والموارد البشرية القادرة على تفسيرها، يعوق تحديد التمييز المتعدد الجوانب الذي تواجهه النساء المهاجرات والاعتراف به.

وبالتالي، فإن دمج النوع الاجتماعي في الدراسات الاستقصائية والبحوث والدراسات حول التمييز من خلال البيانات المصنفة حسب الجنس لا يكفي. في الواقع، يشير تصنيف البيانات حصريًا إلى سبب واحد للتمييز، وهو النوع الاجتماعي في هذه الحالة، ولا يسمح بإجراء تحليل متعمق للتمييز المتعدد الجوانب. على سبيل المثال، تسمح لنا البيانات المصنفة حسب الجنس والمتعلقة بسوق عمل المهاجرات والمهاجرين فقط برؤية الفرق بين النساء والرجال، وعدم معرفة ما إذا كان الأصل العرقي هو سبب استبعاد النساء المهاجرات من العمل.

على الرغم من أنه ليس من السهل التفكير في إطار عمل متعدد الجوانب وترجمته وتطبيقه على معالجة البيانات والبحث، فقد بدأ إجراء المسوحات الوطنية باتباع نهج متعدد الجوانب، وهو ما يتم ضمانه في جميع مراحل العملية، وهي: تحديد مجال البحث، في صياغة الأسئلة، في مرحلة جمع وتحليل البيانات وإعداد التقارير[30].

في الوضع المثالي، يجب الجمع بين الأساليب النوعية والكمية من أجل تحديد المجموعة المستهدفة والمشكلة بوضوح وللتعمق في أسبابها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جمع البيانات المتداخلة هو ممارسة يمكن تنفيذها في المسوحات الوطنية أو الإقليمية، والبحوث القطاعية، وكذلك في الأشكال المستخدمة من قبل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل مباشرة في جمع ومعالجة شكاوى التمييز.

يجب أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بتعزيز وتوفير المهارات القادرة على تحليل البيانات من منظور متعدد الجوانب، ومن خلال تعزيز آليات رصد الشكاوى المقدمة من النساء المهاجرات، للتحقق مما إذا كانت تستوفي المعايير المتعلقة بالتمييز المتعدد الجوانب.

ويشكل جمع الشهادات بشأن التمييز الذي تتعرض له المهاجرات دعماً إضافياً.

---

29 مقتبس من «آثار الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجنبيات والأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع النساء والفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن».". تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2017. https://ap.ohchr.org/documents/dpage_f.aspx?si=A/HRC/35/10. نفس المرجع.

30 بيانات المساواة. https://www.unia.be/files/Documenten/Publicaties_docs/Rapport_IEDCB-FR-1106.pdf

النساء غير المغربيات من دول غرب إفريقيا هن الأكثر تعرضًا للعنصرية والتمييز على أساس الجنس والطبقية في قطاع الأسرة المنزلية في المغرب. وبالتالي، فهن يواجهن تقاطعًا بين التمييز على أساس النوع الاجتماعي والتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية، والذي يخفي ظروف العمل غير اللائقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة إلى جانب الصعوبات في الوصول إلى الحقوق (الرعاية الصحية والتعليم والعدالة وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، فإن بعض الأشخاص اللوائي والذين يوظفن ويوظفون هؤلاء النساء يتعمدن ويعتمدون أفعالهن/هم لسبب بسيط وهو اعتبار بعض الأعراق أقل شأناً[31].

إن التمييز الذي تتعرض له المهاجرات على أساس أصلهن العرقي / الإثني في مجال العمل دقيق للغاية وغير مرئي في بعض الأحيان. إنها تمييزات تؤثر على ظروف العمل، والأجر، والعطلات، من بين أمور أخرى، لبعض النساء من أصل عرقي معين. تختلف هذه التمييزات عن تلك التي تتعرض لها النساء من أصل عرقي / إثني آخر والنساء المغربيات، وكذلك الرجال من نفس المجموعة العرقية والإثنية في المواقف المماثلة.

الجدول 5: الشهادات التي جمعتها دراسة «حالة التمييز في المغرب» التي أجراها المجلس المدني حول التمييز المتعدد والمتقاطع الذي تعاني منه النساء السوداوات في سوق الشغل.

31 نفس المرجع.

7. مساهمة مشروع «العيش معا بدون تمييز» في مكافحة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين.

1.7. تقاطع التمييز كمبدأ أساسي لتعزيز مقاربة النوع للمشروع

وقد لوحظ تطور واضح منذ تصميم وإطلاق المشروع في معالجة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس والمساواة بين الجنسين. على الرغم من أن المشروع يتضمن في عنوانه «البعد الجنساني» وينص على تعزيز هذا النهج في عدة مرات، لم يتم التخطيط لمعالجة تقاطع التمييز. وبالفعل، فإن الإشارات الأولى المتعلقة بالتمييز ضد المهاجرات كانت تتعلق حصريًا بالتمييز الجنسي والأسئلة المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي، ومشاركة المرأة. ومع ذلك، أدى دعم الخبرة في مجال النوع الاجتماعي إلى انعكاس ما بين الفريق الفني وشريكات وشركاء المشروع، الأمر الذي تجسد في اعتماد المبادئ الخمسة التالية لتعميم إدماج مقاربة النوع:

- تكامل التقاطع (المفرق) بين التمييز العنصري / الإثني والتمييز القائم على نوع الجنس كمحور عرضاني لأعمال مكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز العنصري (وهو موضوع العمل الرئيسي للمشروع)؛
- جمع وتحليل البيانات الكمية المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات النوعية المراعية للاعتبارات الجنسانية بصورة منهجية؛
- تعزيز مشاركة المرأة (50 في المائة) في جميع الأنشطة؛
- التعزيز المستمر لمهارات وكفاءات الفرق التقنية والشريكات والشركاء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛
- استخدام لغة شاملة ومحايدة من حيث الجنس.

الجدول 6: مبادئ تكامل النهج الجنساني لمشروع «العيش معا دون تمييز»

أصبح تكامل التقاطع بين التمييز العنصري / الإثني والتمييز القائم على نوع الجنس حاليا كمحور مستعرض أو عرضاني لأعمال مكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز العنصري هو المبدأ الأساسي لتعميم مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي، بامتياز، لمشروع «العيش معا دون تمييز».

2.7. خطة عمل النوع الاجتماعي

تعد خطة عمل النوع الاجتماعي، التي تم وضعها في عام 2019 وتم تحديثها في عامي 2020 و 2021، الوثيقة المرجعية لتحديد تقاطع التمييز والاعتراف به ومكافحته على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، وكذلك لتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي للمشروع. وبالفعل، فإن النشاط الأول لخطة عمل النوع الاجتماعي هو «تطوير الأسس المنطقية حول التقاطع بين التمييز العنصري / الإثني وعدم المساواة بين الجنسين لتعزيز ومواكبة الخطاب السياسي والمؤسسي والتقني للمشروع».

تم تطوير خطة عمل النوع الاجتماعي وفقًا للمبادئ الخمسة لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي التي تم تحديدها وتنقسم إلى 7 مجالات للتدخل، وهي: الحوكمة، ونشر الأنشطة، وبناء القدرات الجنسانية، والإدارة الإدارية والموارد البشرية الصحية، والرصد / التقييم، والاتصالات والشراكات.

تم دمج محاور ونتائج وإجراءات وأدوات دليل تنفيذ المشروع بشكل منهجي في التخطيط السنوي وكذلك في نظام مراقبة المشروع، الذي تهدف مكوناته الخمسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المكون 1: دعم المملكة المغربية في الدراسة المقارنة للمعايير واللوائح المتعلقة بالتمييز العنصري و / أو الإثني ضد الساكنات والسكان المهاجرين، وكذلك في تطوير مقترحات التحسين من أجل التعزيز المؤسسي
- المكون 2: دعم تحسين آليات تحديد وجمع الشكاوى المتعلقة بحوادث العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب.
- المكون 3: تعزيز وتقوية مهارات الإدارات العامة في مجال منع ومكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب.
- المكون 4: تعزيز وتقوية مهارات منظمات المجتمع المدني.
- المكون 5: دعم تدابير وإجراءات التوعية الهادفة إلى منع العنصرية وكره الأجنبيات والأجانب من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

3.7. تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين حسب خطة عمل النوع الاجتماعي

1.3.7. تعزيز تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في هيئات إدارة المشروع

انخرطت هيئات إدارة المشروع في المصادقة على دليل المشروع ومراقبته وتنفيذه. في الواقع، تحدد الشروط المرجعية للجنة التوجيهية، من بين وظائفها، اعتماد خطة لرصد مقاربة النوع للمشروع، واختصاصات اللجنة التنفيذية، والإشراف على تطوير خطة مواكبتها.

بشكل رمزي للغاية، خلال الدورة الأولى للجنة التوجيهية للمشروع، التي عقدت في 4 مايو 2018، تمت مناقشة إمكانيات تنسيق إجراءات المشروع مع هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز. على الرغم من أن هذه الهيئة لا تعمل دائمًا، إلا أن مجموعة العمل المختلطة للمكون 1، والتي تعمل على إصدار توصيات قانونية بشأن التمييز العنصري، تلعب دورًا مهمًا. في الواقع، بعض توصيات المجموعة موجهة نحو دمج تقاطع التمييز على أساس العرق والاصل الإثني والجنس في تنفيذ هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز (التي تتمثل مهمتها الرئيسية في مكافحة التمييز ضد المرأة). وقد شمل عمل هذه المجموعة أيضًا تحديد القواعد التمييزية ضد المهاجرات بالإضافة إلى التجارب التي من شأنها أن تلقي الضوء على كيفية معالجة التمييز المتعدد الجوانب بشكل قانوني.

بالإضافة إلى ذلك، تمت توعية لجان العمل للمكونين 3 و 5، وهما الهيئتان المعنيتان بتقديم المشورة ومواكبة الإجراءات فيما يتعلق بالتدريب والاتصال على التوالي، بشكل خاص بأهمية تعزيز مكافحة تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين[32]. استفادت اللجنتان في أبريل 2021 ويناير 2022 على التوالي، من عرض تقديمي عن مجموعة العمل، وكذلك حول دمج النوع الاجتماعي في مجالات التدريب والتواصل.

وأخيراً، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات الإدارة المختلفة. في هذا السياق تم التخطيط أيضًا لإشراك جهات تنسيق النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الشريكة في منتديات للتبادل من أجل إحالة خبراتهم إلى موضوع التمييز العنصري / الإثني.

2.3.7. الأدوات والممارسات الجيدة من حيث تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في نشر أنشطة المشروع

أدوات لدمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين

تم ضمان تكامل تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس وكذلك تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال سلسلة من الأدوات، التي طورتها الشريكات والشركاء وصادقن وصادقوا عليها، والتي تلخصت على النحو التالي:

32 تلعب لجان العمل دورًا استشاريًا. تتمثل مهمة هذه اللجان في ضمان جودة المحتوى الفني للأنشطة والمنتجات (التحليل، والمقترحات، وما إلى ذلك) وتسهيل التنسيق مع المشاريع الجارية الأخرى. وهي تتألف من الأطر التقنية للمشروع، فضلا عن خبيرات وخبراء (من المغرب وأوروبا) في كل مجال وممثلات وممثلين عن المؤسسات المعنية. دليل اجراءات مشروع «العيش معا دون تمييز».

الأداة 1 : قوائم مرجعية لدمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين

تم وضع قوائم مراجعة جديدة، والتي تحتوي على أسئلة محددة لضمان معالجة تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في جميع أنشطة المشروع، وإتاحتها للفرق التقنية والشريكات والشركاء اعتبارًا من أكتوبر 2020. لقد أصبحت الآن الأداة المرجعية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تخطيط الأنشطة وتنفيذها ومواكبتها.

تتعلق هذه القوائم المراجعة بما يلي: 1) تطوير الاختصاصات، 2) تطوير الدراسات والبحوث وبعثات المساعدة التقنية، 3) تصميم وعقد التدريب 4) تصميم وتنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات، 5) تصميم وتنفيذ الرحلات الدراسية، 6) تصميم وتطوير الأدلة ومجموعات الأدوات، 7) تحديد وإعداد المنح والدعوات للمشاريع، 8) تصميم المشاريع التجريبية، 9) عنصر الاتصال.

- تتوفر مجموعة قوائم المراجعة في النسخة الموسعة من وثيقة «تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الأثني والجنس» التي أصدرها مشروع «العيش معًا دون تمييز».

الأداة 2 : تعزيز لغة شاملة تراعي المنظور الجنساني

أصبح استخدام لغة شاملة تراعي المنظور الجنساني من أولويات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ المشروع. تمت صياغة توصيات لإبراز النساء، اللائي غالبًا ما يتغيبن عن الخطابات المكتوبة والشفوية، (2019) وتم تنظيمها أخيرًا في ورقة (2021)، والتي تم تقاسمها بين الفرق التقنية والمؤسسات الشريكة.

بُذلت جهود كبيرة لضمان أن جميع الوثائق المنتجة تستخدم مبادئ اللغة الشاملة التي اعتمدها المشروع. ومع ذلك، لم يتم ذلك دائمًا بطريقة منهجية، لا سيما من جانب الخبرة الخارجية والوثائق التي تم وضعها قبل الموافقة على هذه المبادئ. من أجل ضمان الاتساق مع التوصيات المقدمة، تم تنفيذ نظام لمراقبة الجودة مع مراقبة خاصة لجميع المنشورات وترجماتها.

- أداة اللغة الشاملة متاحة في النسخة الموسعة من وثيقة «تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس» التي أصدرها مشروع «العيش معا دون تمييز».

الأداة 3 : نظام مراقبة الجودة لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية للنوع الاجتماعي

تم تطوير نظام مراقبة الجودة المتعلق بجمع البيانات الكمية والنوعية في عام 2021 وعرضه على الفرق في يناير 2022. هذا النظام له الأهداف التالية:

- ضمان جمع البيانات وإنشاء «الأدلة» لملء المؤشرات المتعلقة بمعالجة تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين حسب المكون؛
- توضيح نوع المعلومات اللازمة لاستكمال المؤشرات الكمية والمصنفة حسب الجنس، وكذلك المؤشرات النوعية التي تتعلق بالتوصيات / الاجتماعات التي تتناول موضوع تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

يوفر نظام مراقبة الجودة أداة إضافية (مستوحاة من مؤشر النوع الاجتماعي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) والتي تهدف إلى قياس درجة تعميم مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطة معينة، مع الأخذ كمعايير تسجيل المبادئ الخمسة لتعميم مراعاة مقاربة النوع في المشروع[33].

تم تسجيل إنشاء نظام مراقبة الجودة للتحقق من نتائج المشروع، وضمان نهج المساواة بين الجنسين، في دليل الإجراءات الخاص به.

- يتوفر نظام مراقبة الجودة الخاص بجمع البيانات والمراعي للاعتبارات الجنسانية في النسخة الموسعة من وثيقة «تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس» التي أصدرها مشروع «العيش معًا دون تمييز».

33 نظام التسجيل مستوحى من مؤشر النوع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يحتوي على ثلاث قيم، وهي: القيمة 0. عندما لا تكون المساواة مستهدفة؛ القيمة 1. عندما تكون المساواة بين الجنسين هدفاً ذا مغزى؛ القيمة 2. عندما تكون المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي. اطلع على مزيد من المعلومات على: http://www.oecd.org/dac/gender-development/dac-gender-equality-marker.htm

الأداة 4 : عملية تعزيز مشاركة المرأة

تم كذلك اقتراح نهج مع توصيات محددة للمشاركة الفعالة للمرأة في جميع أنشطة المشروع. يتعلق هذا بمشاركة المرأة في المجالات التالية: 1) في فريق الإدارة، 2) في الاجتماعات التنسيقية لمجموعات العمل مع المؤسسات والهيئات والمنظمات الشريكة، 3) في المساعدة التقنية، 4) كمتحدثات ومناتين ومراسلات في الأحداث، 5) كمستفيدات من و 6) في أدوات الاتصال.

في الممارسة العملية، وضع المشروع تدابير محددة لتعبئة النساء كخبيرات ومتحدثات في الاجتماعات والتبادلات والحلقات الدراسية، ولا سيما النساء ذوات الخبرة في مجال تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين. كما بذل المشروع جهودًا لإشراك النساء كمشاركات في الفعاليات، من خلال دعوتهن مباشرة أو من خلال الإشارة في الدعوات إلى أهمية إشراك النساء في تمثيل المنظمات والمؤسسات المدعوة.

بالإضافة إلى ذلك، تم وصف كل ما يتعلق برؤية المرأة في مجال الاتصال في القسم 7.3.6.

- نهج تعزيز مشاركة المرأة متاح في النسخة الموسعة من وثيقة «تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس» التي أصدرها مشروع «العيش معا دون تمييز».

الأداة 5 : إنشاء قاعدة بيانات ذات خبرة في تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين

تم إثراء قاعدة بيانات المشروع في عام 2020 وتحديثها في عام 2021 من خلال دمج الخبيرات في مجالات تقاطع التمييز و / أو المساواة بين الجنسين، سواء كن مستقلات أو يعملن ضمن المؤسسات الشريكة والمؤسسات و / أو المنظمات الوطنية والدولية الأخرى (منظمات المجتمع المدني، الأمم المتحدة، منظمات التعاون، إلخ). الهدف من هذه الأداة هو سرد وتعبئة الخبرات حول تقاطع التمييز في الأحداث التي ينظمها المشروع وكذلك المساهمة في دعوة النساء كمشاركات.

الممارسات الجيدة لدمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في تنفيذ الأنشطة

ممارسة جيدة 1. شهادات النساء المهاجرات المشاركات في الأحداث، وضوح تقاطع التمييز

على الرغم من أن الهدف من المشروع كان المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وليس الساكنات والسكان المهاجرين بشكل مباشر، فقد أتيحت لهم الفرصة للمشاركة في أنشطة معينة مثل «ورشة عمل التوعية لتنفيذ خطة الاتصال المؤسسية التي تم تنظيمها في آيت عميرة (ديسمبر 2021)»،» لقاء بين الجماعات المحلية والجمعيات والأخصائات والأخصائيين في مرسية وتلك التابعة لجهة سوس ماسة، الذي عقد أيضًا في آيت عميرة (نوفمبر 2021)» أو» لقاء بين الإعلاميات والإعلاميين والمهاجرات والمهاجرين في المغرب حول موضوع: كيف تعيش مع النساء والرجال المهاجرين في المغرب؟ (ديسمبر 2021) «. في الواقع، أظهرت شهادات النساء المهاجرات في هذه الأماكن التمييز الذي يواجهنه، لا سيما فيما يتعلق بالتحرش في الأماكن العامة والرعاية الطبية عندما يتعلق الأمر بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما للنساء الحوامل والنساء في وضعية هشة. كما أنها أتاحت إظهار أوجه القصور من حيث مراعاة الاحتياجات الخاصة للمهاجرات من جانب السياسات العامة فضلاً عن عدم وجود معالجة وسائل الإعلام للموضوع.

ممارسة جيدة 2: حشد الخبرات وتبادل التجارب حول تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في الأحداث

بذل المشروع جهدًا كبيرًا فيما يتعلق بالتنبؤ وتحديد وتعبئة المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تدمج تقاطع التمييز و / أو المساواة بين الجنسين في عملها خلال الأحداث المنظمة حول مواضيع مختلفة تتعلق بمكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب.

وهكذا، تم حشد دائرة المساعدة والتوجيه لضحايا التمييز العنصري أو العرقي التابع لمجلس القضاء على التمييز العنصري أو الإثني في إسبانيا خلال تبادل «الخبرات الإسبانية في مجال التواصل والتعاون لمكافحة التمييز العنصري والعرقي والعنصرية وكره الأجنبيات والأجانب»، الذي عقد في 28 أبريل 2021. أتاح تقديم هذه الخدمة إظهار آلية عامة إقليمية تحدد التمييز المتعدد الجوانب وتتعامل معه، بدءًا من تسجيل «الخصائص الشخصية» أو «أسباب التمييز» الأخرى في مرحلة جمع البيانات، ومن خلال إظهار الإجراء الخاص برعاية شخص تم تحديده على أنه ضحية للتمييز المتعدد الجوانب.

علاوة على ذلك، شاركت شبكة المساواة الأوروبية إكينيت في الحلقة الدراسية عبر الإنترنت «هيئات المساواة في أوروبا: الوظائف والتحديات» التي عقدت في 12 مارس 2021. أتاح العرض الذي قدمته تسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الأعضاء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز المتقاطع، فضلاً عن توفير أدلة لتحديد هذا النوع من التمييز وتحسين مساعدة الضحايا. تم إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات المؤسسية. بعد هذه الحلقة الدراسية، خطط الفريق العامل المشترك للمكون 1، المسؤول عن مراجعة المعايير القانونية، لدمج تجربة إكينيت في أعمال التفكير الخاصة به لمعالجة موضوع تقاطع التمييز.

وأخيرا «اليوم الدراسي حول تبادل الخبرات في مجال التشريعات المناهضة للتمييز وخاصة التمييز العنصري: ما هي الممارسات الجيدة؟» الذي عقد في 31 مارس 2022، عرف تقديم عرض محدد حول المعالجة التشريعية للتمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس مع أمثلة على حالات الأحكام التي اعترفت بالتمييز المتعدد والمتقاطع. الاجتماع، الذي كان يهدف إلى عرض التجارب الدولية في مجال منع ومكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز، ووضع توصيات للإطار المعياري المغربي، قدم منصة على الإنترنت سمحت بجمع البيانات حول مشاركة جميع المؤسسات المغربية في مناهضة التمييز المتعدد الجوانب، والتركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز في هذا الصدد.

ممارسة جيدة 3: بحث في المعالجة القانونية لتقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

كما تم توجيه جهود المشروع نحو البحث والدراسة في معالجة التمييز المتقاطع في سياقات مختلفة بهدف اقتراح توصيات لإدماج الموضوع في خطاب وأعمال الترافع التشريعي لمكافحة التمييز والعنصرية في المغرب.

تقرير عن «تحليل معايير وتوصيات المنظمات الدولية والإقليمية والاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة التمييز ضد الساكنات والسكان المهاجرين والعنصرية وكره الأجنبيات والأجانب»، الذي أُعد في عام 2020، حلل المعايير الدولية لحماية الساكنات والسكان المهاجرين من التمييز والعنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب من خلال دمج الأطر القانونية في مكافحة التمييز بين الجنسين في البلدان التي تمت دراستها والطريقة التي يتم بها معالجة التمييز المتعدد والمتقاطع من قبل المؤسسات الأوروبية.

وعلاوة على ذلك، فإن تقرير «التحليل المقارن للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتمييز في أوروبا وكندا (الذي أجري في عام 2021)» الذي أُعد كجزء من معيار لإجراء دراسة استقصائية مماثلة في المغرب، ودمجها في اختيار الدراسات الاستقصائية، التي تضمنت إجراءات للتعامل مع التمييز المتعدد الجوانب، مع إيلاء اهتمام خاص لترسيم الحدود والتمثيل المفرط للأقليات المعرضة للتمييز، بما في ذلك النساء من هذه المجموعات.

3.3.7 تعزيز المهارات والكفاءات في تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

تم توفير بناء المهارات والكفاءات من خلال مختلف مكونات المشروع (المكون 3 المخصص للمؤسسات العامة، والمكون 4 للمجتمع المدني والمكون 5 للصحفيات والصحفيين)، وكذلك من خلال المحور 3 من خطة عمل النوع الاجتماعي المتعلق بالتدريب ومن خلال محور عرضي للمشروع مرتبط ببناء قدرات الفرق التقنية.

تم إجراء خمس فئات من جلسات بناء المهارات، وهي:

توقية الكفاءات 1: تدريب الفريق التقني شريكات ووشركاء المشروع على مقاربة النوع والتقاطع

استفاد الفريق والمؤسسات الشريكة في المشروع من إجراءات تدريبية حول المساواة بين الجنسين (ما مجموعه 43 ساعة) والتي تم تنظيمها حول المواضيع التالية:

- مقدمة لمقاربة النوع (أكتوبر 2019)؛
- مقاربة النوع في تنفيذ المشروع (يوليو 2020)؛
- التخطيط والميزانية المستجيبان للنوع الاجتماعي (أكتوبر 2020)؛
- الرصد والتقييم المراعي للنوع الاجتماعي (فبراير 2021).

تمت معالجة مسألة تقاطع التمييز لأول مرة خلال ورشة العمل في يوليو 2020، مما ساعد على إثارة الاهتمام بمعالجة هذا الموضوع بشكل أعمق. وبالتالي، فقد اعتُبر ذلك من أولويات التدريب من قبل 83٪ من الأشخاص اللوائي والذين أجابن وأجابوا على استبيان شاركته وحدة إدارة المشروع في الربع الأخير من عام 2020 بشأن تحديد الاحتياجات التدريبية.

تم دمج تقاطع التمييز حاليا في إجراءات بناء القدرات للفرق التقنية وشركاء المشروع. تم وضع مقاربة أولى للموضوع أثناء تنظيم 8 جلسات تدريبية تم تنظيمها بين يناير وأبريل 2021 (ساعتان لكل جلسة، إجمالي 16 ساعة)، مما سمح للمشاركات والمشاركين ببناء وتفكيك المفاهيم الأساسية حول الموضوعات التالية: 1) لعبة المساواة، 2) دور المرأة والرجل، استخدام الوقت وتوزيعه، 3) معوقات مشاركة المرأة في الفضاء العام، 4) الذكورية، 5) الصور النمطية والتمييز، 6) النوع - التواصل الحساس، 7) العنف ضد المرأة و 8) تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس.

تقوية الكفاءات 2: دمج تقاطع التمييز في التدريب على العنصرية للفرق التقنية والشركاء

تناولت الدورة التدريبية المعنونة «منع وتحديد ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجنبيات والأجانب ضد النساء والرجال المهاجرين في المغرب»، التي أجرتها جامعة سالامانكا بين شهري مايو ويوليو 2021 عبر الإنترنت (30 ساعة في المجموع)، موضوع تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس بطريقة عرضية.

وقد قدم هذا التدريب، الذي كان يهدف إلى تعزيز قدرات الفرق والشريكات والشركاء في المواضيع المتعلقة بالعنصرية وكره الأجنبيات والأجانب، للمشاركات والمشاركين أصل مفهوم «التقاطعية» ومعاملته داخل الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. كما تناول حالات التمييز المتعدد الجوانب (من خلال الأمثلة) وقدم مناهج للتعامل مع الموضوع، مع التركيز على أهمية جمع البيانات المتقاطعة في عمليات بناء السياسة العامة.

تقوية الكفاءات 3: دمج تقاطع التمييز في التكوين على العنصرية ضد المؤسسات العامة

ساهم المكون 3 من المشروع، والمتعلق ببناء قدرات المؤسسات العامة، في دمج تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس والمساواة بين الجنسين، في أدوات التدريب، وكذلك في تنشيط الجلسات[34].

وهكذا، فإن خطة التدريب الموجهة للمدربات والمدربين (الموظفات والموظفين العموميين) اللوائي والذين استفددن واستفادوا من التدريب في 2022-2021، بهدف التعميق في مجالات منع ومكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب تجاه الساكنات والسكان المهاجرين، تناولت تقاطع التمييز و الوضع الخاص للمهاجرات. وبشكل أكثر تحديدًا، نظرت الوحدة 2 في السؤال من وجهة نظر قانونية واقترحت تمارين عملية.

بالإضافة إلى ذلك، كجزء من تنفيذ 10 مشاريع تجريبية في المراكز التعليمية (2022) بقيادة الطالبات والطلاب، والتي تهدف إلى زيادة الوعي ومنع ومكافحة التمييز العنصري، تم إيلاء اهتمام خاص لمقاربة النوع الاجتماعي من خلال مناقشات الألعاب وورش العمل التي جعلت من الممكن تفكيك الأدوار الاجتماعية بين الجنسين والقوالب النمطية والعيش معًا. وفي إطار نفس العمل، تم التخطيط لأساليب محددة لتعميق تقاطع التمييز[35].

تقوية الكفاءات 4: دمج تقاطع التمييز في التدريبات على العنصرية ضد منظمات المجتمع المدني

في إطار المكون 4، ساهم تدريب منظمات المجتمع المدني بشأن العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز العنصري، الذي نُفِّذ في عام 2022، في تفكيك القوالب النمطية العنصرية والمتحيزة على أساس الجنس، وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، والتعامل مع التمييز المحدد الذي تواجهه المرأة مع التركيز على تقاطع التمييز. كما ساهم هذا التدريب في المشاركة المتساوية للمرأة والرجل.

34 النهوض بمهارات وكفاءات الإدارات العامة وتقويتها: المساعدة الاجتماعية والمجتمع التعليمي (الطالبات والطلاب والمعلمون والموظفات والموظفون الإداريون وأمهات وآباء الطالبات والطلاب)، والعدالة (القاضيات والقضاة والمدعيات والمدعون العامون والعاملات والعاملون القانونيون)، وإنفاذ القانون (ضابطات وضباط الشرطة والدرك الملكي) والصحة، من حيث منع العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب.

35 وتقع المراكز العشرة في مناطق طنجة تطوان الحسيمة؛ منطقة الشرق؛ الدار البيضاء سطات.

تقوية الكفاءات 5: دمج تقاطع التمييز في التدريب على العنصرية ضد الصحفيات والصحفيين

تمت جدولة تدريب خاص للصحفيات والصحفيين (المكون 5)، لكن لم يتم تنظيمه بعد. ومع ذلك، استفادت المجموعة من جلسات النقاش المختلفة، طوال فترة تنفيذ المشروع، والتي تناولت دمج مقاربة النوع والتمييز المتقاطع في المقاربة الإعلامية.

4.3.7. تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في التنظيم الإداري والموارد البشرية

ما مجموعه 30 شخصا، من بينهم 15 امرأة، هم جزء من فريق المشروع. وبالتالي، يتم تقسيم النساء بين الفريق التقني لوحدة إدارة المشروع وفريق الدعم التقني المتعاقد معه على أساس قصير الأجل وعرضي، والموارد الدائمة داخل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل الدولي، والمؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة، والمرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، و الوزارة المنتدبة لدى وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغربيات والمغاربة المقيمين بالخارج.

كما كانت المرأة حاضرة بشكل كبير في مناصب صنع القرار. في الواقع، منذ سبتمبر 2020، تم ضمان تنسيق وحدة إدارة المشروع من قبل امرأة لديها الكفاءات والخبرة في مقاربة النوع (حتى لو لم يكن هذا معيارًا محددًا مسبقًا في الشروط المرجعية للوظيفة). بالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء مناصب صنع القرار على مستوى المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة والمرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب.

شارك الفريق التقني بأكمله والشريكات والشركاء في الدورات التدريبية التي نظمها المشروع حول تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين واكتسبن واكتسبوا المعرفة اللازمة لضمان مراعاة المساواة بين الجنسين وتقاطع التمييز على مستواهن/هم.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ثلاثة مناصب للمساعدة التقنية للشؤون النوع (أبريل - نوفمبر 2019، مايو 2020 - يونيو 2021 ويونيو 2021 - يونيو 2022)، ممثلة بالنساء، وهن مسؤولات عن تطوير وتنفيذ ومواكبة خطة عمل النوع الاجتماعي، لإجراء التدريب وتطوير وضمان تنفيذ أدوات لتعزيز تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

في هذا السياق، تم تنفيذ ديناميكية العمل التعاوني بين الأشخاص المسؤولات والمسؤولين عن المكونات (لا سيما أعضاء وحدة إدارة المشروع، والمؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة، والمرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، ونقطة الاتصال الجنسانية والمساعدة التقنية وللنوع الاجتماعي. ينعكس هذا التعاون، أولاً وقبل كل شيء، في دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في وثائق التخطيط للمشروع على المستوى الكلي (التخطيط السنوي، التخطيط الشهري، إلخ)، وبالتالي على مستوى الأنشطة. في الواقع، أصبح التكامل الشامل لتقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين منهجيًا على مستوى تصميم الأنشطة وتنفيذها (مذكرات ومنتجات إطار العمل) وتم خلق دائرة للتحقق، تضم مركز تنسيق الشؤون النوع الاجتماعي والمساعدة التقنية للنوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تم أخذ دمج مقاربة النوع في الاعتبار أيضًا كمعيار لمراقبة الجودة للتحقق من الإنجازات وسدادها.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل ضمان مهارات وكفاءات محددة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار الخبرة الفردية والمساعدة الفنية المعينة لتنفيذ الأنشطة، فقد تقرر تضمين عروض الاختصاصات شرط الإلمام بالموضوع. ومع ذلك، من الناحية العملية، لم تكن هذه المهارات والكفاءات كافية لأن الموضوع لم تتم تغطيته حقًا أو تم تقديمه بطريقة سطحية.

أخيرًا، يحتوي المشروع على دليل إجراءات داخلي يدمج نهج النوع الاجتماعي على مستويات مختلفة. أولاً وقبل كل شيء، يصف دور المساعدة الجنسانية ويدمج تعزيز المساواة بين الجنسين في المبادئ التي وجهت تصميم الدليل، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات إدارة الأنشطة، ونظام الرقابة - جودة النوع الاجتماعي للتحقق من المخرجات وتدابير محددة لتسهيل المصالحة الأسرية.

5.3.7. دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في نظام المواكبة والتقييم.

تم تطوير وإثراء نظام رصد وتقييم المشروع باتباع مبادئ التعامل مع تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين ومن خلال التعاون الوثيق بين المساعدة التقنية في تقنيات المواكبة والمساعدة في مجال النوع الاجتماعي.

أسفرت النتيجة الرئيسية لهذا التعاون عن بناء نظام مراقبة يتميز بما يلي: أ) المؤشرات الكمية، والتي تتوقع ترقية ٪50 من النساء في جميع الأنشطة، و ب) من خلال مؤشرات نوعية تتعلق بالطريقة التي يتم بها يتم تناول تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

يتم تعزيز نظام المواكبة من خلال أداة مراقبة الجودة التي تتعلق بالنهج لضمان جمع البيانات والأدلة لملء المؤشرات (والذي تم تقديمه في القسم 7.3.2.). بالإضافة إلى ذلك، تم دمج قسم «مراقبة النوع الاجتماعي» في النشرات الأسبوعية وتقارير المواكبة، من أجل ضمان إبراز الإجراءات المنفذة من حيث تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين.

علاوة على ذلك، تم تطوير تقييم منتصف المدة للمشروع، والذي تم إجراؤه بين شهري سبتمبر ونوفمبر 2021، وفقًا لمبادئ التقييمات المراعية للنوع الاجتماعي وفي النهاية تم إصدار التوصيات التالية: 1) تعزيز تكامل التقاطع في جميع الوثائق والنواتج، 2) إعطاء الأولوية للإجراءات لصالح تمكين المرأة، 3) تعزيز مشاركة النوع الاجتماعي في المساعدة التقنية ونقطة الاتصال في جميع أنشطة المشروع و 4) مطلب طلب المهارات في مقاربة النوع الاجتماعي في اختيار فرق الخبيرات والخبراء.

سيتم أيضًا إجراء تقييم نهائي قبل تاريخ الانتهاء من المشروع (المقرر في غشت 2022) باتباع نفس المقاربة، وستتيح توصياته إعادة توجيه إنجازات المشروع، بما في ذلك من حيث تقاطع التمييز والمساواة.بين الجنسين.

6.3.7. دمج تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين في عنصر الاتصال.

خطة الاتصال المؤسسي ومبادئ النوع الاجتماعي

يحتوي المشروع على خطة اتصالات مؤسسية تم تطويرها وفقًا لمبادئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يتوافق مع المحور 6 من خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي، والذي يتعلق بمكون الاتصال. تم تنفيذ المرحلة الثانية من خطة الاتصال المؤسسي (2021) بدعم من مركز تنسيق النوع الاجتماعي في وحدة إدارة المشروع في ورشتي عمل تم تنظيمهما على التوالي في يوليو وديسمبر 2021، مما أتاح تقديم أدوات ومبادئ النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالاتصال. تتعلق هذه المبادئ بشكل خاص بما يلي: 1) تعزيز المشاركة المتكافئة بين النساء والرجال خلال الأحداث وأعمال الاتصال، 2) تعزيز شهادات النساء وتجربة النساء، 3) محاربة الصور النمطية للنوع الاجتماعي، 4) إنتاج رسائل اتصال بلغة شاملة.

تم توفير مراقبة النوع الاجتماعي في إنتاج المواد الإعلامية (القصص ومقاطع الفيديو والتدوينات الصوتية وما إلى ذلك)، والموقع الإلكتروني والوثائق المرئية للمشروع (كتيب، ميثاق رسومي، إلخ). هذه المواد الإعلامية المختلفة متوفرة على فايسبوك: https:// www.facebook.com/VESD20، انستغرام : https://www.instagram.com/v.e.s.d/ وتويتر : https:// _twitter.com/vesd

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير وتوزيع مواد محددة بشأن تعزيز مكافحة تقاطع التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والجنس، وكذلك عن الخبرة الجماعية للمرأة في العيش معًا، وذلك بمناسبة اليوم الدولي لحقوق المرأة في مارس 2022.

تصميم فيديو صور متحركة على تقاطع التمييز https://www.facebook.com/VESD20/videos/1015081602725873
منشور حول الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المرأة مع تسليط الضوء على قصص النساء اللواتي تناولن قضية التمييز المتقاطع. https://www.facebook.com/VESD20
قصة فيديو عن التجربة الجماعية للمرأة والعيش معًا https://www.facebook.com/VESD20/videos/661954841590727

الجدول 7: تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في القصة وفيديو الصور المتحركة اللتين تم تطويرهما بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة 2022

لذلك كان جمع شهادات النساء أولوية، وكان يُطلب من المساعدات والمساعدين التقنيين وشركات التصوير دائمًا الانتباه إلى تسجيل أصوات النساء. أمثلة من التدوينات الصوتية حول العيش معًا للمهاجرات والمهاجرين في المغرب أو فيديو التوعية في ورشة عمل آيت عميرة (نوفمبر 2021) متاحة أيضًا على فيسبوك وإنستجرام وتويتر.

مجموعة وسائل الإعلام

تم تشكيل مجموعة مكونة من النساء والرجال العاملين في وسائل الإعلام التقليدية والرقمية ومقرها المغرب وفرنسا والسنغال، كجزء من المكون الخامس من المشروع، بهدف إشراكهن/هم في التفكير في معالجة وسائل الإعلام للهجرة.

تم ضمان دمج مقاربة النوع داخل هذه المجموعة، أولاً، من خلال مشاركة النساء (كمستفيدات وصاحبات مصلحة)، وبعد ذلك، من خلال تشجيع تحديد الرسائل التي تكافح عدم المساواة بين الجنسين، ولا سيما بشأن تقاطع التمييز.

شاركت المجموعة في العديد من الاجتماعات والتبادلات التي جعلت من الممكن إثراء تفكيرهم، ودمج الخبرات التي تعيشها النساء المهاجرات بطريقة عرضية.

نتج عن عمل المجموعة وضع توصيات حول الأخلاقيات في معالجة وسائل الإعلام للهجرة (سبتمبر 2021)، والتي تشمل مكافحة الصور النمطية الجنسية (وخاصة تجاه النساء المهاجرات)، وتعزيز مكانة المرأة في الهجرة (بما في ذلك الفروق بين الجنسين في أسباب ونتائج الهجرة)، وعرض البيانات المصنفة حسب الجنس.

كما تعاونت المجموعة في تطوير فيلم وثائقي على شبكة الإنترنت يهدف إلى فهم أسباب استمرار أشكال معينة من التمييز والقوالب النمطية ضد النساء والرجال المهاجرين داخل المجتمع المغربي. يهدف الفيلم الوثائقي على شبكة الإنترنت أيضًا إلى العودة إلى السياق التاريخي، من خلال التشكيك في القضايا المشتركة بين بلدان المغادرة والعبور والاستقبال ومن خلال عرض نفسه في الديناميكيات الفنية والثقافية للمغتربات والمغتربين المنحدرين من أفريقيا. يخصص محور عمل لقضية تمييز الشعر لدى النساء والرجال السود، وكذلك لتقنيات تبييض البشرة، وهي العناصر التي تؤثر بشكل خاص على النساء. شاركت المساعدة الجنسانية في الاجتماع التحضيري الافتتاحي (مارس 2022) من أجل تبادل مبادئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في اتصالات المشروع وتعميق كيفية تعزيز عرض التقاطع بين التمييز والمساواة بين الجنسين من خلال الشهادات التي سيتم جمعها. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج هذا الفيلم الوثائقي على شبكة الإنترنت حرص أيضًا على كسر الصور النمطية العنصرية والعنصرية المستنسخة تقليديًا في وسائل الإعلام المرئية، ولا سيما من خلال تجنب وضع النساء ذوات البشرة السوداء في دور الضحايا، وكذلك في الأدوار المخصصة تقليديًا للنساء.

رفع مستوى الوعي حول التعايش والعنصرية وكره الأجنبيات والأجانب.

نظمت مؤخرا ورشة عمل مسرحية للمضطهدات بين المغربيات والمهاجرات (مارس 2022) بالشراكة مع مؤسسة الغرب - الشرق، والتي تهدف إلى إنتاج مسرحية ستُعرض في يونيو أو يوليو كحملة توعية حول العيش معًا. والعنصرية وكره الأجنبيات والأجانب. سيتم أيضًا إنتاج مقطع فيديو للتجربة للبث.

7.3.7. تطوير الشراكات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

تم تنفيذ العمل التعاوني بين منظمات المجتمع المدني المغربية لتعزيز المساواة بين الجنسين وجمعيات وحركات النساء المهاجرات في المغرب من خلال المشروع.

تم إطلاق هذه الديناميكية في اليوم العالمي للمرأة 2022، من خلال تنظيم ندوة حول العمل الجماعي للمرأة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز العنصري (عقدت في 10 مارس في الرباط). أتاحت هذه الندوة، التي تضمنت مشاركة ممثلات وممثلين للمجتمع المدني حول تعزيز حقوق النساء والرجال المهاجرين وكذلك حقوق المرأة، مناقشة التمييز الذي تواجهه المهاجرات في البلاد (التمييز المتعدد الجوانب، والعنف، والوصول للحقوق، والتمكين،وإلخ) وفتح النقاش لتعزيز العمل الجماعي. كانت هذه الندوة أيضًا فرصة لعرض التقدم المحرز في المشروع في مكافحة تقاطع التمييز.

ومن المقرر إجراء متابعة عملية في مايو 2022 من خلال تنظيم اجتماع جديد يهدف إلى دعم وتعزيز التبادلات المتعلقة بقضايا العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز العنصري وعدم المساواة بين الجنسين، وخاصة تجاه النساء المهاجرات في المغرب. الهدف هو إنشاء منتدى مستدام بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والهيئات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، حشد المشروع الجمعيات النسائية و / أو التجمعات النسائية في أحداث أخرى، مثل الإجراءات مع النساء والرجال المهاجرين في آيت عميرة، وفي الأحداث التي شاركت فيها الصحفيات.

أخيرًا، حشد المشروع أيضًا الخبرات داخل المؤسسات والمنظمات ذات الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدمج نهج النوع الاجتماعي في المشروع، وبشكل أكثر تحديدًا من حيث تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين. وقد تم تبادل هذه الخبرة في مختلف الاجتماعات والتبادلات والفعاليات.

8. استنتاجات وتوصيات لتعزيز العمل على تقاطع التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الهجرة.

الاعتراف بالتمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس هو موضوع يتواجد بشكل متزايد على جداول أعمال المناقشات والمؤسسات على المستوى الدولي. في الواقع، المؤسسات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العنصرية تندمج في انعكاسها على التقاطع مع المساواة بين الجنسين، والعكس صحيح.

وهكذا بذل مشروع «العيش معا بدون تمييز» جهودا كبيرة لجمع وتحليل الخبرات حول التعامل مع التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس على المستوى الدولي والسماح بإثراء المناقشات حول سبل معالجة هذه المشكلة في المغرب. على الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك العديد من التحديات، مرتبطة بشكل خاص بنقص البيانات المتداخلة وغياب المهارات والكفاءات والأدوات المحددة للتعرف على هذا النوع من التمييز ومعالجته.

في هذا السياق، واستناداً إلى إنجازات المشروع، يتم توجيه التوصيات التالية إلى المؤسسات والمنظمات ومنظمات المجتمع المدني التي ترغب في متابعة العمل الذي بدأ:

- تعزيز تكامل مكافحة التمييز المتعدد الجوانب الذي تواجهه المهاجرات في عمل هيئة الإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز
- حشد المؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في مجال تقاطع التمييز، في المبادلات والاجتماعات حول الهجرة ومكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب؛
- تعزيز مهارات المؤسسات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية جمع ومعالجة البيانات المتعلقة بالتمييز متعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس؛
- تعزيز الخبرة الوطنية في مجال تقاطع التمييز والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب وتعبئة الخبرات الدولية (عند الضرورة)؛
- تعزيز إنتاج وتحليل البيانات التي تنمي عوامل مختلفة للتمييز، بما في ذلك العرق والأصل الإثني والجنس كأسباب رئيسية؛
- تشجيع مشاركة المهاجرات في الاجتماعات والمبادلات والمناسبات المنظمة حول مواضيع الهجرة ومكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب والتمييز العنصري، وتشجيعهن على الجهر بصراحة؛
- تحسين التغطية الإعلامية للهجرة، ومكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجنبيات والأجانب، والمساواة بين الجنسين، من خلال إبراز شهادات النساء وخبراتهن في التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والأصل الإثني والجنس؛
- تعزيز العمل التعاوني بين جمعيات حقوق المرأة في المغرب والحركات النسائية المهاجرة لأنها تشترك في أهداف مشتركة.

أخيرًا، يتم تشجيع استخدام لغة شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين وإبراز المرأة في جميع السياقات.

vivre ensemble sans discrimination

يتم تنفيذ مشروع "العيش معًا دون تمييز: مقاربة قائمة على حقوق الإنسان والبعد الجنساني" عن طريق التعاون المفوض من الاتحاد الأوروبي (EU) إلى الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، وهي الشريك الرئيسي، والمؤسسة الدولية ولأمريكا الأيبيرية للإدارة والسياسات العامة (FIIAPP)، وهي الجهة المشاركة المفوضة، بدعم تقني من المرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب (OBERAXE) التابع لكتابة الدولة للهجرة لدة وزارة الإدماج والضمان الاجتماعي والهجرة الإسبانية. كما يشارك في المشروع كشريكين رئيسيين كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) والوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي المكلفة بالمغربيات والمغاربة المقيمين بالخارج (MDCMRE).

9 788409 411269

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

الشركاء: